المحاضرة الثانية: أنماط سياسة المدن في العالم

تمهيد: الحديث عن "سياسة المدينة" هو حديث عن مجموعة متنوعة من السياسات التي يجري مباشرتها من طرف المدن عبر العالم، والتي وإن اختلفت في تفاصيلها ومنطلقاتها، لكنها تسعى في نهاية المطاف للتوصل إلى تجويد عملية الإدارة المحلية والتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، ومن أهم النماذج المعمول بها في هذا المجال نذكر الأتي:

أولا. النماذج القائمة على العلاقة بين العمدة ومجلس المدينة: جوهر هذا النموذج هو تأثير الدولة على التنمية الحضرية، واعتبار المدينة كيانا واحدا محددا إداريا. فللحكومة المحلية سلطان قوي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية للمدينة.

وتتسم نظم الإدارة التي تتبع هذه النماذج بقوة قيادتها المحلية والتي عادة ما تكون هيئة إدارة قانونية تضم ممثلين منتخبين انتخابا مباشرا ومنهم "عمدة المدينة". وتخول لتلك الهيئات سلطة تشريعية لفرض الضرائب وجبايتها، وإدارة الموارد المالية وتقديم خدمات متعددة ومتنوعة للمواطنين.

ومن المميزات الرئيسية لهذا النموذج، كون العمدة فيها يتمتع بدرجة عالية من المشروعية نظرا لكون منصبه منصبا منتخبا، ولذلك تخول له السلطة ويتمتع بالأهلية لتولي الإدارة الفعلية للمدينة بل وتغيير طابعها نفسه.

هذا ما يقع في عدة مدن ودول مدن في جميع ربوع العالم، من قبيل **لندن وسنغافورة**، حيث يكون للحكومات المحلية سلطان مستمد من القانون، يخول لها استخدام الأراضي وتنمية المدن من الناحيتين المكانية والاجتماعية، فتتمكن من تنفيذ تدابير وإصلاحات بعيدة الأثر.

ثانيا. النماذج الموجهة مركزيا: في هذا النموذج تكون المسؤولية عن التنمية الحضرية مركزية، وتؤدي من خلال نظام حوكمة هرمي. فالبلدان ولا سيما بلدان الاقتصاديات الناشئة، تعتمد في تنفيذ الخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق التحول الاقتصادي على نماذج للتنمية توجه من المركز، كما كان عليه الحال بالنسبة للخطة الاقتصادية في **ماليزيا** في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. وفي إطار هذا النموذج تؤدي الحكومة الوطنية دورا محوريا في الإدارة والتسيير الحضريين.

وتتميز نماذج إدارة المدن الموجهة مركزيا، باختلاف درجات تفويض السلطة إلى السلطات المحلية في مجال إدارة المناطق الحضرية.

وخلص تحليل أجري مؤخرا، وتناول عمليات تفويض السلطة في بلدان **الاتحاد الأوربي والبرازيل والصين والمكسيك والهند والولايات المتحدة الأمريكية**، إلى أن الحكومات الوطنية قد تفضل تفويض السلطة إلى الحكومات على صعيدي المناطق أو الولايات، مع تخصيص أقل قدر ممكن من الموارد التمكينية لها، لكن الحكومات دون الوطنية قد تفضل عكس ذلك، مما يوحي بأن ميزان القوة بين هذين النقيضين يتوقف على المشروعية النسبية لكل من مستويي الحكومة هذين، وهو ما من شأنه أن ينال على الأرجح من فعاليتهما في التعامل مع شؤون الحضر بشكل عام.

ثالثا. نماذج قائمة على حرية المبادرة: وتكرس تدخل الدولة بأقل قدر ممكن في تخطيط المدن وإدارتها وإناطة دور قيادي بقوى السوق في مجال التنمية الحضرية واستخدام الأراضي.

وبرزت هذه النماذج خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وذلك عندما تناقص الاهتمام بضبط التخطيط بقواعد تنظيمية، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأراضي.

ومن المميزات الرئيسية لهذه النماذج إلغاء الضوابط التي تنظم السوق الإسكان واستخدام الأراضي مع ما يقترن بذلك من تداعيات شتى على النمو الحضري وأسعار الأراضي بحسب درجة إلغاء الضوابط العقارية، وبحسب السياسات المواكبة الرامية إلى التعامل مع الآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة عن إتباع هذا النهج. فعلى سبيل المثال، بدأت الحكومة **الشيلية** في عام 1979 في تنفيذ سياسات إلغاء للضوابط، أسفرت عن الإلغاء شبه التام لحدود النمو الحضري، وهو ما غير بدوره تركيبة **المدن الشيلية** وبنيتها.

بيد أن النقاش حول هذا النموذج يظل قائما بين مؤيدا ومعارض له، وذلك جراء ما يحيد به وما يترتب عنه من تبعات وأثر.

رابعا. النماذج التشاركية: وتعني التشارك والمساهمة في اتخاذ القرار، فضلا عن سرعة الاستجابة والشفافية والمسائلة. وتعتمد هذه النماذج على المشاركة المدنية الرسمية وغير الرسمية في تحديد أولويات المناطق الحضرية واستراتيجياتها، مع الاستفادة من موارد شتى الجهات الفاعلة وخبراتها وقدراتها لتكملة القدرات المتاحة للبلدية.

كسبت المشاركة الشعبية نقاطا إضافية لصالحها، عززت بها نسقها التصاعدي في حقول الإنتاج الحضري، وذلك منذ مطلع العقد السابع من القرن الماضي، والذي سميا حينها بعقد المشاركة، وذلك بعد أن أصبحت مشاركة السكان جزء من إستراتيجية دولية، تبنتها هيئة الأمم المتحدة وطرحتها كتوجه جديد، في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها، ساعية لتفعيل والتمكين الجهود الذاتية والمحلية، في الكثير من مناطق العالم خاصة الفقيرة منها، والتي استفادة من المساعدات المالية والفنية، لتطوير التجمعات والأقاليم الحضرية المتدنية بها، كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر "العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية" المنعقد بفينا في أغسطس 1979، والذي أوصى بتأمين الاستشارة للسكان من قبل المسئولين عن السياسات القومية، حتى يساعد ذلك على إسهامات أفضل للسكان

في مجال التنمية، ومن قبله المؤتمر المنعقد بمدينة **فانكوفر بكندا** سنة 1976، والذي أكد على وجوب تشجيع الجهود الذاتية في مجال الإسكان، وتدعيم نشاطات المجتمعات المحلية في هذا المجال، وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة الاجتماعية في مجال الإسكان، ذلك باعتبار أنه لكافة الناس الحق بالمشاركة، في رسم السياسات والبرامج المؤثرة على حياتهم، حيث يلعب فيها المواطن البسيط دورا فعالا، لا يقل عن الدور الذي يلعبه المسئولين المباشرين، عن أي مشروع تنموي قيد الاعتماد والتنفيذ، وكذا إعلان قمة الأرض الذي عقد بمدينة **ريو ديجانيرو** سنة 1992، والذي نص المبدأ 10 منه، على أن أحسن طريقة لمعالجة المشاكل البيئة والحضرية هو ضمان على مشاركة كل المواطنين المعنيين، حيث ينبغي أن يكون لكل فرد حق الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة الخطيرة، كما ينبغي أن يكون لكل فرد حق المشاركة في الممارسات المتعلقة باتخاذ القرارات، كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسين مشاركة السكان من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه... والذي أعقبه مؤتمرات أخرى كثيرة، أبرزها لقاء السكان المنعقد في **اسطنبول بتركيا** سنة 1996، والذي عرف اتجاه المشاركين فيه للأخذ بزمام مبادرات عملية، للاستجابة لرهان التحالف فوق المحلي، وهذا عبر إطلاق فكرة شبكة عالمية للسكان، والتي لاحت ملامحها في سنة 1998 إبان لقاء **دكار**، والذي جمع مشاركين من 12 بلد إفريقي، والذين هدفوا إلى خلق شبكة السكان على امتداد القارة الإفريقية، لتبادل الخبرات وتعلم الممارسة المواطنتية والتأهيل المتبادل، بهدف تكوين شراكة في مواجهة شبكات عمداء مدن القارة، وذلك تحت اسم "التجمع الأنتر إفريقي للسكان"، حيث يضم هذا التجمع المهتمين بتحسين الأحوال المعيشية في الوسط المديني، أو بترسيخ الديمقراطية المحلية في بلدان مثل: **الكاميرون، السينغال، ساحل العاج**... إلخ، والذي أتبعته بعد ذلك ظهور محاولات مشابهة على المستويين الأسيوي والامريكو لاتيني.

هذه الجهود كان لها بالغ الأثر في تنامي هذا المفهوم وتوسع دوائر النقاش حوله، وانتقاله تدريجيا إلى المستوى التنظيمات والتجمعات الجهوية والمحلية الأخرى، عبر العديد من اللقاءات التي جرى عقدها بكل من (**كاراكاس، ريسيف، مرورا بالسلفادور وتورينتو**... إلخ) مما مكن من الخلاص لإعداد دليل نموذجي، أبرز طردية العلاقة بين مستويات نجاعة أدوار المجتمعات المحلية (تزايد- تناقص)، ومستويات التمثيل الاجتماعي في دوائر صناعة قرارات التخطيط، ودرجات التمثيل الجيد لمختلف الفئات المستهدفة بالمشاريع من ناحية أخرى، بما يمكن لها من ترشيد سياسات المجتمعات والمؤسسات المالية الدولية، التي تتبنى مثل هذه الخطط في برامجها الإنمائية بدول العالم الثالث.

أضف إلى ما تقدم، الدور الذي لعبته عمليات التوأمة بين مدن الشمال والجنوب والشرق والغرب، والتي سعت من خلالها الكثير من البلاد النامية إلى الاستفادة من التنوع الهائل، للأطر السياسية والجغرافية والاقتصادية التي تندرج فيها الأقطاب الحضرية الكبرى، وتطوير اللقاءات بين الممثلين المحليين والأخصائيين في الشؤون المدينية... ومازالت الجهود متواصلة بغية ترسيخ أكثر لهذا المفهوم، التوصل ولإدراجه ضمن أبجديات التخطيط

الحضري في العالم النامي، حيث أصبحت المشاركة في التمويل والتصميم والانجاز، من متطلبات الممولين والشركاء الدوليين كالبنك الدولي وغيره من الجهات والدول المانحة.